



مرسوم رقم (15) لسنة 2025 بالتصديق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

أمير دولة قطر،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثامن عشر من شهر صفر عام 1446 هجرية،
الموافق للثاني والعشرين من شهر أغسطس عام 2024 ميلادية،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،
رسمنا بما هو آت :

مادة (1)

صودق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة
دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية، الموقعه بمدينة دكا بتاريخ
2024/04/23، المرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون، وفقاً للمادة (68)
من الدستور.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به
من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : 1446/08/25 هـ
الموافق : 2025/02/24 م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر
State of Qatar

اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

إن حكومة دولة قطر،
وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية،
المشار إليهما فيما بعد منفردتين بـ "الطرف المتعاقد"، ومجتمعتين بـ "الطرفان المتعاقدان"،
رغبةً منهما في زيادة التعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة للبلدين فيما يتعلق بالتشجيع
والحماية المتبادلة للاستثمارات بشروط المنفعة المتبادلة،
وعزماً منهما على إيجاد والحفاظ على ظروف مواتية للاستثمارات من قبل المستثمرين من أحد
الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،
وإدراكاً منهما بالحاجة إلى التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بهدف تعزيز الرخاء
الاقتصادي لكلا الطرفين المتعاقدين،
قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1) التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية، ومالم ينص على خلاف ذلك، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني
الموضحة قرين كل منها:

1. "المستثمر": أي شخص طبيعي أو اعتباري تابع لأحد الطرفين المتعاقدين وفقاً للقوانين
الوطنية لدولهم:
(أ) "الشخص الطبيعي": أي شخص طبيعي يكون من مواطني الطرفين المتعاقدين في هذه
الاتفاقية.



ولا تسري أحكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر إذا كان هؤلاء الأشخاص، في تاريخ الاستثمار، يقيمون بشكل دائم في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر، ما لم يثبت أن الموارد المتعلقة بهذه الاستثمارات جاءت من الخارج.

(ب) "الشخص الاعتباري": أي شخص اعتباري ويشمل الشركات أو المؤسسات أو المكاتب أو رابطات الأعمال التجارية المؤسسة أو المنظمة بموجب القوانين المعمول بها لدى ذلك الطرف المتعاقد ويكون مقرها في إقليم الطرف المتعاقد ذاته، سواء كانت أم لم تكن ربحية، وسواء أكانت مملوكة أم مسيطراً عليها من قبل القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

2. "الاستثمار": أي نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وأنظمة ذلك الطرف المتعاقد الآخر، والتي يملكها أو يتحكم فيها فعلياً المستثمر بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجب أن يشمل على وجه الخصوص، وإن لم يكن حصرياً، ما يلي:

(أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الأخرى، مثل التمويل والضمانات والرهون العقارية والامتيازات والتعهدات والحقوق المماثلة،

(ب) الحصص، أو الأسهم، أو سندات الملكية، أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة في رأس المال في مؤسسة، وكذلك المصالح الاقتصادية الناتجة عن هذا النشاط.

(ج) الحقوق في المال أو الأداء بموجب عقود ذات قيمة اقتصادية متعلقة بالاستثمار،

(د) حقوق التأليف والنشر والمعرفة الفنية وحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والأسماء التجارية، إلى الحد المعترف بها بموجب قانون الطرف المتعاقد؛

(هـ) حقوق الملكية الفكرية والصناعية، وحقوق الملكية غير الملموسة، بما في ذلك على وجه الخصوص حقوق الطبع وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية والإجراءات الفنية والتكنولوجية، والمعرفة الفنية والسمعة التجارية، والقيمة الرئيسية، ومربي النباتات المحمية بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف؛



(و) أي حقوق ذات طبيعة اقتصادية يتم منحها بموجب القانون أو العقد، على سبيل المثال حقوق الامتياز لأداء الأنشطة بما في ذلك تلك المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية، ومعالجتها واستخراجها واستغلالها.

ولن تؤثر أي تغييرات في الشكل الذي يتم فيه استثمار الأصول أو إعادة استثمارها على صفحتها كاستثمارات بشرط ألا يتعارض هذا التغيير مع أحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في إقليمه.

ومن أجل اعتباره كاستثمار، يجب أن يكون للأصل بعض من خصائص الاستثمار، مثل الالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، أو توقع المكسب أو الربح، أو افتراض المخاطرة.

3. "العوائد": ناتج استثمار وأموال يدرها استثمار، ويجب أن تشمل، على وجه الخصوص لا الحصر، الأرباح وحصص الأسهم والفوائد والمكاسب الرأسمالية والإتاوات.

4. "العملة القابلة للاستخدام بحرية": عملة تستخدم على نطاق واسع لتسديد مدفوعات المعاملات الدولية حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

5. "الإقليم":

(أ) بالنسبة لدولة قطر: الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر وقاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعلوها والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية.

(ب) بالنسبة لجمهورية بنغلاديش الشعبية: المساحة البرية والمياه الداخلية والبحر الإقليمي والمجال الجوي فوقها، وكذلك أي منطقة خارج بحرها الإقليمي تتمتع فيها جمهورية بنغلاديش الشعبية بحقوق سيادية في استكشاف واستغلال موارد قاع البحر وباطن تربته وموارد المياه الفوقية وفقاً للقوانين المحلية والدولية.

6. "قوانين وأنظمة دولة كل طرف متعاقد": القوانين واللوائح والقواعد والمراسيم ذات السمة الملزمة قانوناً في إقليم دولة كل طرف متعاقد.

المادة (2) نطاق الاتفاقية

تنطبق هذه الاتفاقية على جميع المستثمرين والاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، والمقبولة على أنها كذلك وفقاً لقوانينه



وأنظمتها، سواءً تم القيام بها قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، ولكن لا تنطبق على أي نزاع ينشأ قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة (3)

تشجيع وحماية الاستثمارات

1. يجب على كل طرف متعاقد، قدر الإمكان، أن يشجع ويخلق ظروفًا مواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للقيام باستثمارات في إقليمه، ويسمح لمثل هذه الاستثمارات بالدخول وفقًا لقوانينه المعمول بها.
2. عندما يسمح الطرف المتعاقد بدخول الاستثمار إلى إقليمه، فإنه يجب عليه، وفقًا لقوانينه، تسهيل منح التصاريح اللازمة فيما يتعلق بهذا الاستثمار.
3. تمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو كل طرف متعاقد معاملةً عادلةً ومنصفةً وتمتتع بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقًا لقواعد القانون الدولي.
4. لا يجوز لأي طرف متعاقد، بأي شكل من الأشكال، أن يعيق بإجراءات غير معقولة أو تمييزية تشغيل أو إدارة أو صيانة أو استخدام أو التمتع أو التخلص من الاستثمارات في إقليمه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (4)

معاملة الاستثمارات

1. يتعين على كل طرف متعاقد أن يمنح الاستثمارات وعائدات المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملةً تكون عادلةً ومنصفةً ولا تكون أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات المستثمرين التابعين له أو لاستثمارات وعائدات المستثمرين التابعين لأي طرف ثالث، أيهما كانت أكثر ملائمة للمستثمر.
2. يتعين على كل طرف متعاقد أن يولي المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه، فيما يخص إدارة أو الحفاظ على أو استخدام أو الاستمتاع أو التصرف باستثماراتهم، معاملةً تكون عادلةً ومنصفةً ولا تكون أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها للمستثمرين التابعين له.
3. يتعين على كل طرف متعاقد أن يولي المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه معاملةً لا تكون أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها للمستثمرين التابعين لأي طرف ثالث.



4. يتعين عدم تفسير المعاملة الممنوحة بموجب البنود (1، و2، و3) من هذه المادة، على أنها تلزم أحد الطرفين المتعاقدين بأن يقدم للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم فائدة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ناتج عن:
(أ) عضويته في أو ارتباطه مع أي اتحاد جمركي أو اتحاد سوق نقدي مشترك أو منطقة تجارة حرة قائمة أو مستقبلية، أو
(ب) أي اتفاقية أو ترتيبات دولية متعلقة بشكل كلي أو رئيسي بالضرائب أو أي تشريعات محلية متعلقة بشكل كلي أو رئيسي بالضرائب.

المادة (5) نزع الملكية والتعويض

1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ تدابير هادفة لنزع الملكية أو تأميم أو أي تدابير أخرى لها نفس التأثير ضد الاستثمارات المملوكة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر (المشار إليهما فيما يلي باسم "نزع الملكية") ما لم يتم اتخاذ هذه التدابير تحقيقاً للمنفعة العامة، وعلى أساس غير تمييزي وفي ظل الإجراءات القضائية الواجبة وعند دفع تعويض فعال وكاف. يجب أن يكون هذا التعويض وفقاً لمعايير القيمة السوقية للاستثمار الذي تم نزع ملكيته مباشرة قبل أن يصبح نزع الملكية أو المصادرة الوشيكة معروفة للجمهور، أيهما أسبق (يشار إليه فيما يلي بـ "تاريخ التقييم").
2. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين المتعاقدين بشأن قيمة التعويض، فسيتم حلها بموجب أحكام المادة (8) من هذه الاتفاقية.
3. يجب التعبير عن هذه القيمة السوقية بعملة قابلة للاستخدام بحرية، وبسعر الصرف السائد في السوق لتلك العملة في تاريخ التقييم. يُدفع التعويض دون تأخير، ويكون قابلاً للتحديد والتحويل بعملة قابلة للاستخدام بحرية، ويجب أن يشمل التعويض الفوائد أيضاً من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ الدفع.
4. في حالة قيام طرف متعاقد بمصادرة أصول شركة تم تسجيلها أو إنشاؤها بموجب القوانين السارية في إقليمه، والتي يمتلك فيها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر أسهمًا فيها، فيجب عليه التأكد من تطبيق أحكام هذه المادة من أجل ضمان تعويض مناسب وفعال فيما يتعلق باستثماراتهم لهؤلاء المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر الذين يمتلكون تلك الأسهم.



5. يجب منح مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين الذين تكبدوا خسائر في استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب حرب أو نزاع مسلح آخر أو حالة طوارئ وطنية أو ثورة أو انتفاضة أو تدابير القوة القاهرة أو شغب، فيما يتعلق بالعرض أو التعويض أو غير ذلك من التسويات، معاملةً لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي بلد ثالث، أهمها أكثر ملاءمةً للمستثمر.

المادة (6) التحويل

1. يضمن كل طرف متعاقد النقل الحر لمخرجات الاستثمارات التي يقوم بها مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه ويضمن التحويل الحر لجميع المدفوعات المتعلقة بالاستثمار داخل وخارج إقليمه، وتشمل هذه الاستثمارات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
 - (أ) رأس المال الأولي ومبالغ رأس المال الإضافية المستخدمة للمحافظة على الاستثمار وزيادته؛
 - (ب) العائدات؛
 - (ج) سداد أي قرض بما في ذلك الفوائد المتعلقة بالاستثمار؛
 - (د) العائدات التي يتلقاها المستثمرون في حالة البيع أو البيع الجزئي أو التصفية لاستثمار؛
 - (هـ) أرباح الأشخاص الطبيعيين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين أو الموظفين الآخرين المستقدمين من الخارج والذين يعملون فيما يتعلق بالاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
 - (و) المدفوعات الناشئة عن نزاع يتعلق بالاستثمار؛
 - (ز) التعويض بموجب المادة (5) من هذه الاتفاقية.
2. يتم إجراء التحويلات بموجب هذه المادة دون تأخير وبأي عملة قابلة للاستخدام بحرية، وبسعر الصرف المعمول به في السوق في تاريخ التحويل.
3. يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يوليا التحويل المشار إليه في البندين (1 و2) من هذه المادة، معاملةً لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يتم إيلاؤها للتحويلات الناتجة من الاستثمارات التي تقوم بها أي دولة ثالثة.



المادة (7)

حق إحلال دائن محل آخر

1. في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المعينة بضمان التعويض فيما يتعلق باستثمار من قبل أي من مستثمريه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ودفع مبالغ لهؤلاء المستثمرين فيما يتعلق بمطالباتهم بموجب هذه الاتفاقية، فإن الطرف المتعاقد الآخر يوافق على أن الطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعينة يحق له بموجب حق الحلول ممارسة الحقوق وتأكيد المطالبات هؤلاء المستثمرين ويجب ألا تتجاوز الحقوق أو المطالبات التي تم استبدالها الحقوق أو المطالبات الأصلية لهؤلاء المستثمرين.
2. في حالة الحلول على النحو المحدد في البند (1) من هذه المادة؛ لا يحق للمستثمر تقديم مطالبة، ما لم يكن مفوضاً بذلك من قبل الطرف المتعاقد أو وكالته المعينة.

المادة (8)

تسوية المنازعات بين الطرف المتعاقد والمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر

1. تنطبق هذه المادة على النزاعات بين الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالخرق المزعوم لالتزام الطرف المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية والذي يتسبب في خسارة أو ضرر للمستثمر أو استثماراته.
2. يجب الإخطار كتابةً بالنزاعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثماره، بما في ذلك جميع المعلومات ذات الصلة، من قبل المستثمر إلى الطرف المتعاقد المستفيد من الاستثمار، ويسعى المستثمر والطرف المتعاقد المعني، وبقدر الإمكان، إلى تسوية هذه النزاعات من خلال المشاورات والمفاوضات بحسن نية.
3. إذا تعذر تسوية هذا النزاع (النزاعات) بالطريقة خلال (3) ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار الكتابي المشار إليه في البند (2) من هذه المادة، فقد تخضع لاختيار المستثمر المقدم من أجل:
 - (أ) المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في إقليمه، أو
 - (ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي أنشأته "اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى" في حالة أن كلا الطرفين المتعاقدين أصبحوا أطرافاً في هذه الاتفاقيات، أو



(ج) محكمة التحكيم الخاصة المنشأة بموجب القواعد الإجرائية للتحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

4. يتم إنشاء المحكمة الخاصة المحددة بموجب البند (3) الفقرة (ج) من هذه المادة، على النحو التالي:

(أ) يجب على كل طرف في النزاع تعيين محكم واحد في غضون (2) شهرين، وعلى المحكمين المعيّنين على هذا النحو اختيار محكم ثالث بالاتفاق المتبادل في غضون (1) شهر واحد ويجب أن يكون المحكم الثالث المختار مواطناً من دولة ثالثة، ويعمل كرئيس لهيئة التحكيم ويجب تعيين جميع المحكمين في غضون (2) شهرين من تاريخ إخطار أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر بنيته في عرض النزاع على التحكيم.

(ب) إذا لم يتم احترام الفترات المحددة في البند (4) الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب على أي من الطرفين، في حالة عدم وجود أي اتفاق آخر، دعوة الأمين العام، أو نائب الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي لإجراء المواعيد اللازمة.

(ج) تتخذ هيئة التحكيم الخاصة قرارها بأغلبية الأصوات، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة قانوناً للطرفين ويتم تنفيذها، وتتخذ القرارات وفقاً للترتيب التالي: أولاً، أحكام هذه الاتفاقية، وثانياً مبادئ القانون الدولي، ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك، وفقاً للظروف الخاصة، يتحمل كل طرف في النزاع تكلفة تمثيله في إجراءات التحكيم؛ ويتم تحمل كلفة رئيس الهيئة والتكاليف المتبقية من قبل طرفي النزاع مناصفة فيما بينهما.

(د) يتعين على الهيئة تفسير حكمها وإعطاء أسباب وأسس قرارها بناءً على طلب أي من الطرفين، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يكون مكان التحكيم في مقر المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي (هولندا).

مع مراعاة ما ورد أعلاه، يجب أن تتبع هيئة التحكيم قواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، 1976.



المادة (9)

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

1. يبذل الطرفان المتعاقدان أقصى جهدهما بحسن نية وتعاون متبادل للتوصل إلى تسوية عادلة وسريعة لأي نزاع ينشأ بينهما فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، وفي هذا الصدد، يوافق الطرفان المتعاقدان على الدخول في مفاوضات مباشرة وموضوعية للتوصل إلى مثل هذه التسوية، وفي حالة عدم تسوية هذا الخلاف والنزاع بين الطرفين المتعاقدين في خلال فترة (6) ستة أشهر من تاريخ إثارة المسألة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين تقديم النزاع والخلاف الحاليين إلى هيئة التحكيم، وتتكون من ثلاثة أعضاء.
2. في غضون (2) شهرين من تاريخ تلقي الطلب المذكور، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد، ويجب على المحكمين المعيّنين على هذا النحو، في غضون (1) شهر واحد وبموافقة الطرفين المتعاقدين، تعيين المحكم الثالث من دولة نائبة كرئيس لهيئة التحكيم.
3. إذا لم يتم تعيين المحكمين خلال الفترة المنصوص عليها في البند (2) من هذه المادة، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في حالة عدم وجود أي اتفاق آخر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين المحكمين، وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان ممنوعاً من أداء الوظيفة المذكورة، يجب دعوة نائب رئيس محكمة العدل الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين المحكمين، وإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان ممنوعاً من أداء الوظيفة المذكورة، فيجب دعوة أكبر عضو في محكمة العدل الدولية والذي ليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين المحكمين.
4. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، ويجب أن تكون قرارات التحكيم هذه نهائية وملزمة قانوناً لكلا الطرفين المتعاقدين، ويتحمل كل طرف متعاقد نفقات أعضائه في هيئة التحكيم وتكلفة تمثيله في إجراءات التحكيم، ويتم تحمل كلفة رئيس الهيئة والتكاليف المتبقية من قبل طرفي النزاع مناصفة فيما بينهما. وتحدد هيئة التحكيم لائحة إجراءاتها.
5. ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك، يكون مكان التحكيم في المقر الرئيسي لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي (هولندا).



6. يجب تقديم جميع المطالبات واستكمال جميع جلسات الاستماع في خلال فترة (6) ستة أشهر من تاريخ تعيين العضو الثالث، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك، وتصدر هيئة التحكيم قراراتها خلال (2) شهرين من تاريخ تقديم الدعاوى النهائية أو تاريخ اختتام الجلسات العامة، أيهما أبعد.

7. لا يجوز تقديم نزاع إلى هيئة تحكيم وفقاً لأحكام هذه المادة، إذا تم تقديم نفس النزاع إلى هيئة تحكيم أخرى وفقاً لأحكام المادة (8) من هذه الاتفاقية، ولا يزال قيد النظر من قبل هيئة التحكيم تلك.

8. تصدر هيئة التحكيم على أساس أحكام هذه الاتفاقية وقواعد ومبادئ القانون الدولي، ويكون حكم المحكمة بأغلبية الأصوات، ويجب أن يكون هذا الحكم نهائياً وملزماً للطرفين المتعاقدين.

المادة (10)

دخول الأشخاص وإقامتهم

يجب على الطرف المتعاقد، وفقاً لقوانينه المتعلقة بدخول وإقامة غير المواطنين، السماح للأشخاص الطبيعيين للطرف المتعاقد الآخر والأشخاص الآخرين المعينين أو المستخدمين من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بالدخول والإقامة في أراضيهم لغرض الانخراط في الأنشطة المرتبطة بالاستثمارات.

المادة (11)

أحكام أكثر ملاءمة

1. إذا كان القانون المحلي لأي من الطرفين المتعاقدين، أو الالتزامات بموجب القانون الدولي القائمة في الوقت الحاضر أو المنشأة فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تحتوي على حكم، سواء كان عاماً أو محدداً، يخول الاستثمارات من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر ملاءمةً من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يجب أن يسود هذا الحكم على أحكام هذه الاتفاقية، وذلك إلى الحد الذي يكون فيه أكثر ملاءمةً للمستثمر.

2. عندما تكون المعاملة الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لقوانينه أو الأحكام الأخرى لعقد معين أو ترخيص أو اتفاقية استثمار، أكثر ملاءمةً من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يجب أن تطبق أفضل معاملة.



المادة (12)

رفض المنافع

بعد الإخطار، يجوز للطرف المتعاقد رفض منح مزايا هذه الاتفاقية إلى:

1. مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر والذي يكون شخصًا اعتباريًا من ذلك الطرف المتعاقد الآخر واستثمار ذلك المستثمر، إذا كان الشخص الاعتباري مملوكًا أو مسيطرًا عليه من قبل مستثمرين من طرف ثالث ولم يكن للطرف المتعاقد الرفض علاقة دبلوماسية مع ذلك الطرف الثالث.

2. مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر والذي يكون شخصًا اعتباريًا من ذلك الطرف المتعاقد الآخر واستثمارات ذلك المستثمر، إذا كان مستثمر من طرف غير متعاقد يمتلك أو يتحكم في الشخص الاعتباري ولم يكن للشخص الاعتباري عمليات تجارية كبيرة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (13)

الدخول حيز النفاذ والمدة والإنهاء والتعديل

1. يخطر الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض كتابةً باستكمال إجراءاتهما القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد (30) ثلاثين يومًا من تاريخ استلام آخر إخطار.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (10) عشر سنوات ويجوز لأي من الطرفين المتعاقدين تقديم إشعار بإنهاء هذه الاتفاقية قبل (1) سنة واحدة على الأقل قبل انتهاء صلاحيتها، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الإشعار، تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة غير محددة ما لم يقوم أي من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابيًا قبل (1) سنة واحدة بنيته في إنهاء هذه الاتفاقية.

3. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت قبل إنهاء هذه الاتفاقية، تظل أحكام المواد من (1) إلى (12) من هذه الاتفاقية سارية لمدة (10) عشر سنوات أخرى من تاريخ الإنهاء.

4. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة خطية متبادلة من الطرفين المتعاقدين وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقًا لذات الإجراءات القانونية المنصوص عليه في البند (1) من هذه المادة.

5. يتم تنفيذ أي تعديل أو إنهاء لهذه الاتفاقية دون المساس بأي حقوق أو التزامات مستحقة أو متكبدة بموجب هذه الاتفاقية قبل تاريخ نفاذ هذا التعديل أو الإنهاء.



وأشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة دكا، بتاريخ 2024/04/23، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية.

عن
حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية

عن
حكومة دولة قطر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر
State of Qatar

**AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF
QATAR
AND
THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF
BANGLADESH
ON RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF
INVESTMENTS**

The Government of the State of Qatar and the Government of the People's Republic of Bangladesh, hereinafter referred to singularly as the “Contracting Party”, and collectively as the “Contracting Parties”,

Desiring to increase economic cooperation to achieve the mutual benefit of the two countries concerning the reciprocal promotion and protection of investments on mutually beneficial conditions,

Intending to create and maintain favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing the need of the reciprocal promotion and protection of the investments with the aim to foster the economic prosperity of both Contracting Parties, and

Have agreed as follows:



ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement and unless stated otherwise, the following words and phrases shall have the meanings assigned to each of them:

1. “Investor” : Any natural or juridical person of one of the Contracting Parties according to their states’ national laws:

a) “Natural person”: Any natural person who is one of the nationals of the Contracting Parties of this Agreement.

The provisions of this Agreement shall not apply to investments made by natural persons who are nationals of one Contracting Party in the territory of the state of the other Contracting Party if such persons, on the date of the investment, reside permanently in the territory of the state that other Contracting Party, unless it is proved that the resources related to such investments came from abroad.

b) “Juridical person”: Any juridical person including enterprises, companies, corporations, firms or business associations established or organized under the applicable laws of that Contracting Party and having its headquarters in the territory of that same Contracting Party, whether or not for profit, and whether privately or governmentally owned or controlled.

2. “Investment”: Any kind of assets invested by an investor of one Contracting Party in the territory of the state other Contracting Party in accordance with the laws of that other Contracting Party, which is effectively owned or controlled, directly or indirectly, by an investor, and it shall in particular, though not exclusively, include the following:

a) Movable and immovable property and other property rights, such as finance, guarantees, mortgages, liens, pledges and similar rights.

b) Shares, stocks, securities, or other form of equity participation in an enterprise, as well as the economic interests resulting from such activity.

c) Rights to money or to performances under contracts having an economic value related to an investment.



d) Copyrights, know-how and intellectual property rights such as patents, trademarks, industrial designs and trade names, to the extent they are recognized under the law of a Contracting Party;

e) Intellectual property rights, industrial property rights and intangible property rights, including, in particular, copyrights, patents, industrial designs, trademarks, trade names, technical and technological procedures, know-how, goodwill, key value and plant breeders, which are protected under domestic laws of the host country. and

f) Any rights of economic nature granted by laws or contract, such as concession rights to perform the activities including those to search for, process, extract and exploit the natural resources.

Any changes in the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their qualification as investments provided that such alteration is not in conflict with the provisions of this Agreement and the laws of the Contracting Party in whose territory the investment is made.

In order to qualify as an investment, an asset must have some of the characteristics of an investment, such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, or the assumption of risk.

3. “Returns”: Output from an investment and money yielded by an investment and it shall include, in particular, although not exclusively, profits, dividends, interest, capital gains and royalties.

4. “Freely usable currency”: A currency widely used to make payments for international transactions as classified by the IMF.

5. “Territory”;

a) For the State of Qatar: land and inland and territorial waters of the State of Qatar, their bed and subsoil, air space above them, and the exclusive economic zone and continental shelf, over which the State of Qatar exercises its sovereign rights and jurisdiction, in accordance with the provisions of the international law and its domestic laws.

b) For the People's Republic of Bangladesh: Land area, internal waters and the territorial sea and air space above them, as well as any area beyond its territorial sea within which the People's Republic of Bangladesh has sovereign rights of exploration and exploitations of resources of the seabed and its subsoil and superjacent water resources in accordance with domestic and international laws.



6. “laws and regulations of the State of each Contracting Party” means laws, regulations, rules, decrees with legally binding characteristic in the territory of the State of each Contracting Party.

ARTICLE 2

Scope of the Agreement

This Agreement shall apply to all investors and investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, accepted as such in accordance with its laws and regulations, whether made before or after the entry into force of this Agreement, but it shall not apply to any dispute arising before the entry into force of this Agreement.

ARTICLE 3

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall, as far as possible, encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory, and shall allow such investments to enter in accordance with its laws in force.

2. When a Contracting Party allows an investment to enter into its territory, it shall facilitate, in accordance with its laws, the granting of the necessary permits in connection with such investment.

3. Investments made by investors of each Contracting Party shall be accorded a fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party in accordance with the norms of international law.

4. Neither Contracting Party shall, in any way, hinder by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 4

Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall, in its territory, accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party a treatment which is fair and equitable and not less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third party, whichever is more favorable to the investor.



2. Each Contracting Party shall, in its territory, accord to investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, a treatment which is fair and equitable and not less favorable than that which it accords to its own investors.

3. Each Contracting Party shall, in its territory, accord to investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that which it accords to investors of any third party.

4. The treatment granted under the items 1, 2 and 3 of this Article shall not be construed as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investments the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

- a) its membership of, or association with, any existing or future customs union, common money market union, or free trade area, or
- b) any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation, or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 5

Expropriation and Compensation

1. Neither of the Contracting Parties shall take targeted measures to expropriate or nationalize or any other measures having the same effect against investments belonging to investors of the other Contracting Party (hereinafter referred to as “expropriation”) unless such measures are taken in the public interest, on a non-discriminatory basis and under due judicial process and upon the payment of effective and adequate compensation. Such compensation shall be according to the market value criteria of the expropriated investment immediately before the expropriation or impending expropriation becomes known to the public, whichever is the earlier (hereinafter referred to as “valuation date”).

2. If an agreement between both parties on the value of the compensation is not reached, it shall be resolved under the provisions of the Article (8) of this Agreement.



3. Such market value shall be expressed in a freely usable currency, at the market rate of exchange prevailing for that currency on the valuation date. Compensation shall be paid without delay and shall be identifiable and transferable in a freely usable currency. The compensation shall include the interest also from the date of expropriation until the date of payment.

4. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which was registered or established under the laws in force in its territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of this Article are applied so as to guarantee adequate and effective compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.

5. Investors of either Contracting Party who suffer losses in their investments in the territory of the other Contracting Party due to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolution, uprising, force majeure issues or riot shall be accorded, with respect to indemnification or compensation or other settlement, a treatment which is not less favourable than that it accords to its own investors or to investors of any third country, whichever is more favourable to the investor.

ARTICLE 6

Transfer

1. Each Contracting Party shall guarantee the free transfer of output from investments made by an investor of the other Contracting Party in its territory and shall guarantee the free transfer of all payments related to an investment into and out of its territory. Such investments shall include, but not be limited to, the following:

- a) the initial capital and additional capital amounts used to maintain and increase investment;
- b) returns;
- c) repayments of any loan including interest thereon, relating to the investment;
- d) proceeds received by investors in case of the sale or partial sale or liquidation of an investment;



e) the earnings of the natural persons of one Contracting Party or other personnel brought from abroad who work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party;

f) payments arising from a dispute related to investment;

g) compensation pursuant to Article (5) of this Agreement.

2. Transfers under this Article shall be made without delay in any freely usable currency, and at the market rate of exchange applicable on the date of transfer.

3. The Contracting Parties shall undertake to accord to transfer referred to in items 1 and 2 of this Article, a treatment not less favorable than that accorded to transfers originating from investments made by any third country.

ARTICLE 7

Subrogation Right

1. Where one Contracting Party or its designated agency has guaranteed indemnity in respect of an investment by any of its investors in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investors in respect of their claims under this Agreement, the other Contracting Party agrees that the first Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation right to exercise the rights and assert the claims of those investors. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of such investors.

2. In case of subrogation as defined in the paragraph 1 of this Article, the investor shall not be entitled to submit a claim, unless its authorized by Contracting Party or its designated agency.

ARTICLE 8

Settlement of Disputes between a Contracting Party and Investors of the other Contracting Party

1. This Article shall apply to the disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party in respect of an alleged breach of the obligation of the Contracting Party under this Agreement, which causes loss or damage to the Investor or his investments.

2. Disputes between one of the Contracting Parties and an Investor of the other Contracting Party in connection with its investment shall be notified in writing, including all relevant information, by the Investor to the Contracting



Party beneficiary of the investment. As far as possible, the Investor and the Contracting Party concerned shall endeavor to settle such disputes through consultations and negotiations in good faith.

3. If such dispute(s) cannot be settled in the manner within three (3) months from the date of the written notice referred to in the paragraph 2 of this Article, they may be subject to the Investor's choice submitted to:

a) The competent court of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or

b) The International Center for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) established by the "Convention for the Settlement of Investment disputes between States and nationals of the Other States" in the event that both Contracting Parties become parties to this Conventions, or

c) The Ad Hoc Arbitral Tribunal established under the Rules of Procedure of Arbitration of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

4. The Ad Hoc Tribunal specified under the paragraph 3 (c) of this Article shall be established as follows:

a) each Party to the dispute shall appoint one arbitrator within two months, and the two arbitrators thus appointed, shall select by mutual agreement a third arbitrator within one month. The selected third arbitrator must be a citizen of a third country, and who shall act as the Chairman of the Tribunal. All arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one Contracting Party to the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to arbitration.

b) if the periods specified in the paragraph 4 (a) of this Article herein above have not been respected, either Party, in the absence of any other agreement, shall invite the Secretary General, or Vice-Secretary General of the Permanent Court of Arbitration at The Hague to make the necessary appointments.

c) The Ad Hoc Arbitral Tribunal shall reach its decision by majority of vote. These decisions shall be final and legally binding upon the parties and shall be enforced. The decisions shall be taken in conformity within the following order: first, the provision of this Agreement, and second the principles of international law. Unless otherwise decided by the Tribunal, in accordance with special circumstances, each party to the dispute shall bear the cost of its



representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman of the Tribunal and remaining costs shall be borne in equal parts by the parties to the dispute.

d) The Tribunal shall interpret its award and give reason and bases of its decision at the request of either Party. Unless otherwise agreed by the Parties, the venue of arbitration shall be at the seat of the Permanent Court of Arbitration at The Hague (The Netherlands).

Subject to the above, the Tribunal shall follow the Arbitration rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL), 1976.

ARTICLE 9

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. The Contracting Parties shall make maximum effort with good faith and mutual cooperation to reach a fair and quick settlement of any dispute arising between them concerning interpretation or execution of this Agreement. In this connection the Contracting Parties agree to enter into direct and objective negotiations to reach such settlement. In case such difference and dispute between the Contracting Parties has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by any of the Contracting Parties, either of Contracting Parties may submit the existing dispute and difference to an Arbitral Tribunal composed of three members.

2. Within a period of two months from the date of receiving the said request each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall, within a period of one month and with the approval of both Contracting Parties, appoint the third arbitrator from a third country as Chairman of the Arbitral Tribunal.

3. If the arbitrators have not been appointed within the period stipulated in the paragraph 2 of this Article, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invites the President of the International Court of Justice to take the necessary steps to appoint the arbitrators. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or he is prevented from discharging the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to take the necessary steps to appoint the arbitrators. If the Vice-President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or he is prevented from discharging the said function, the most senior member of the International Court of Justice who



is not a national of either Contracting Party shall be invited to take the necessary steps to appoint the arbitrators.

4. The Arbitral Tribunal shall take its decisions by a majority of votes. Such arbitral decisions shall be final and legally binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the expenses of its member at the Arbitral Tribunal and the cost of its representation in the arbitration proceeding. The costs of the Chairman of the Arbitral Tribunal and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The Arbitral Tribunal shall determine its rules of procedure.

5. Unless agreed otherwise by the Contracting Parties, the venue of arbitration shall be at the headquarters of the Permanent Court of Arbitration at The Hague (Netherlands).

6. All claims shall be submitted and all hearing sessions shall be completed within a period of six months from the date the third member is appointed, unless otherwise agreed by the Contracting Parties. The Arbitral Tribunal shall issue its decisions within a period of two months from the date of submitting the final claims or the date of closing the general sessions, whichever is later.

7. It shall not be permitted to submit a dispute to an Arbitral Tribunal pursuant to provisions of this Article, if the same dispute was submitted to another Arbitral Tribunal pursuant to the provisions of Article (8) of this Agreement and it is still under consideration by that Arbitral Tribunal.

8. The Arbitral Tribunal shall issue on the basis of the provisions of this Agreement and of the rules and principles of the international law. The ruling of the Tribunal shall be by majority of votes. Such award shall be final and binding on both Contracting Parties.

ARTICLE 10

Entry and Sojourn of Persons

A Contracting Party shall, subject to its laws relating to the entry and residence of non-citizens, permit natural persons of the other Contracting Party and other persons appointed or employed by investors of the other Contracting Party, to enter and reside in its territory for the purpose of engaging in activities connected with investments.



ARTICLE 11

More Favorable Provisions

1. If the domestic law of either Contracting Party, or obligations under the international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement, contains a provision, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than that is provided for under this Agreement, such provision shall, to the extent that it is more favourable to the investor, prevail over the provisions of this Agreement.

2. Whenever the treatment accorded by one Contracting Party to the investors of the other Contracting Party, according to its laws or other provisions of a specific contract or investment authorization or agreement, is more favourable than that stipulated in this Agreement, the most favourable treatment shall be applied.

ARTICLE 12

Denial of Benefits

Following notification, a Contracting Party may refuse to grant the benefits of this Agreement to:

1. An investor of the other Contracting Party that is a juridical person of that other Contracting Party and to the investment of that investor, if the juridical person is owned or controlled by investors of a third party and the refusing Contracting Party does not have diplomatic relations with that third party.

2. An investor of the other Contracting Party that is a juridical person of that other Contracting Party and to investments of that investor, if an investor of a non – Contracting Party owns or controls the juridical person and the juridical person has no substantial business operations in the territory of the other Contracting Party.

ARTICLE 13

Entry into force, Duration, Amendments and Termination

1. The Contracting Parties shall notify each other in writing of the completion of their internal legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of receipt of the last notification.



2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years. Either Contracting Party may give notice of termination of this Agreement not less than one (1) year before it is due to expire. Failing such notice, this Agreement shall continue in force for an indefinite period unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing one (1) year in advance of its intention to terminate this Agreement.

3. In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 12 of this Agreement shall remain in force for a further period of ten (10) years from the date of the termination.

4. The Agreement may be amended by mutual written consent of the Contracting Parties. The amendments shall enter into force in accordance with the same legal procedure prescribed under the paragraph 1 of this Article.

5. Any amendment to or termination of this Agreement shall be effected without prejudice to any rights or obligations accruing or incurred under this Agreement prior to the effective date of such amendment or termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE and signed in the city of Dhaka on 23/04/2024, in two original versions in Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

**For the Government of
the State of Qatar**

**For the Government of
the People's Republic of
Bangladesh**